

دعوى

القرار رقم (ISZR-2020-191)
ال الصادر في الدعوى رقم (Z-2019-3684)

لجنة الفصل الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:
الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٨هـ.

الملخص:

يعتبر المدعى على قرار بشأن الربط الزكوي التقديرى لعام ١٤٣٨هـ، المبلغ له بتاريخ ١٤٤٠/٧/١٤هـ، وتضمن ما ملخصه: تأخره بافتتاح المحل لمدة (٨) أشهر وذلك لصعوبة استخراج ترخيص المجوهرات والمعادن الثمينة، وأن (٩٠٪) من نشاطه في الأدخار الكريمة والفضيات، وتأثير مبيعاته بسبب سوء موقع المحل، كما أنه تم إيقافه عن ممارسة النشاط من عام ١٤٣٦هـ ولمدة سنتين. وقامت المدعى عليها بمحاسبة المدعى تقديرىاً وذلك لحجم ونوع النشاط حيث أن لدى المدعى نشاط استيراد وبيع وشراء المعادن الثمينة حيث تقوم بتجميع المعلومات التي تمكنتها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المدعى لديها من خلال ما يقدمه المدعى من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالاته، والظروف والإعانات الحاصل عليها، وطلبت رفض الدعوى المقامة من المدعى؛ حيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متترك لسلطة الدائرة بناءً على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، حيث تخلف عن حضور جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠/٢/١٤٤٢هـ، الموافق ٢٠٠٩/٠٨، المدعى أو من يمثله نظاماً، ولم يبعث بعذر لتخلفه عن الحضور رغم صحة تبلغه بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، ولم يتقدم بطلب السير في الدعوى، مما تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:
وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، حيث استوفت الدعوى المتطلبات

النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٤٨٦-٣٦٩٠) وتاريخ ٢٤/٠٤/١٤٤١هـ، الموافق ٢٤/١٢/٢٠١٩م. وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٤٨٦-٣٦٩٠) وتاريخ ٢٧/٠٤/١٤٤١هـ، الموافق ٢٤/١٢/٢٠١٩م.

وتتلخص وقائع هذه الدعوى، أنه في تاريخ ٧/٠٤/١٤٤١هـ، تقدم، هوية وطنية رقم (.....)، مالك (.....)، سجل تجاري رقم (.....)، أمام المدعي عليها باعتراضه على قرارها بشأن الربط الزكوي التقديري لعام ٤٣٨هـ، المبلغ له بتاريخ ٧/٠٤/١٤٤٠هـ، وتضمن ما ملخصه: تأخره بافتتاح المحل لمدة (٨) أشهر وذلك لصعوبة استخراج ترخيص المجوهرات والمعادن الثمينة، وأن (٩٠٪) من نشاطه في الأدخار الكريمة والغضيات، وتأثر مبيعاته بسبب سوء موقع المحل، كما أنه تم إيقافه عن ممارسة النشاط من عام ١٤٣٦هـ ولمدة سنتين.

وأبلغ المدعي برفض اعتراضه، المشار إليه، فتقدم أمام المدعي عليها بطلب تصعيده للجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، فتم قيد اعتراضه في تاريخ ٢٧/٠٤/١٤٤١هـ، أمام الأمانة العامة للجان الضريبية.

وبعرض صيغة الدعوى على المدعي عليها أجابت بمذكرة تضمنت ما ملخصه: «قامت المدعي عليها بمحاسبة المدعي تقديرياً وذلك لحجم ونوع النشاط حيث أن لدى المدعي نشاط استيراد وبيع وشراء المعادن الثمينة بسجل تجاري رقم (.....) صادر بتاريخ ١١/١٠/٤٣٦هـ وقامت بالربط عليه بالحد الأدنى لمحلات الذهب والفضة وذلك برأس مال (٣٠٠,٠٠٠) ريال، بالإضافة إلى أرباح مبيعات (١٥٠,٠٠٠x٦٠٪) ليصبح الوعاء الزكوي (٣٩٠,٠٠٠) ريال، وتنسند المدعي عليها بإجرائها على ما ورد في المادة (الثالثة عشرة) من لائحة جبائية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٢٤) وتاريخ ٠٦/١٤٣٨هـ، حيث تقوم المدعي عليها بجمع المعلومات التي تمكنتها من احتساب الوعاء الزكوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المدعي لدى المدعي عليها من خلال ما يقدمه المدعي من دلائل وقرائن موثقة، أو من خلال المعاينة الميدانية والفحص الذي تقوم به المدعي عليها، ومن خلال أية معلومات تحصل عليها من أطراف أخرى مثل حجم استيراداته، وعقوده، وعمالاته، والقروض والإعانات الحاصل عليها، وطلبت رفض الدعوى المقدمة من المدعي».

وفي يوم الثلاثاء ٢٠/٠١/١٤٤٢هـ، الموافق ٢٠٠٩/٠٨/٢٠٢٠م، الساعة السادسة مساءً، الموعد المحدد لنظر الدعوى، وبعد الاطلاع على الفقرة رقم (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، تمت المناداة على الطرفين، حضر/، بصفته ممثلاً للمدعي عليها، بموجب تفويض رقم (٢٠٠٢/١٧٩١/١٤٤١٠٥) وتاريخ ١٩/٠٥/١٤٤١هـ، المرفقة صورة منه في ملف الدعوى، في حين تخلف عن الحضور المدعي أو من يمثله ولم يبعث بعذر لتأخره

عن الحضور رغم صحة تبلغه بموعد الجلسة، من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، مما يعتبر معه بأنه قد أهدر حقه في الحضور والمرافعة، عليه تم رفع القضية للمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٣٧٦هـ، وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجبيبة الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/١٤١هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١٧) بتاريخ ١٤٢٠/١١٥هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١٤٢٥هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وحيث لم يحضر المدعي أو من يمثله في جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٢٠٢٠م ، وحيث تنص الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، على أنه: «إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتعد الدعوى كأن لم تكن...». وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متزوج من سلطة الدائرة بناءً على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، وحيث تختلف عن حضور جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٢٠٢٠هـ، الموافق ٢٠٠٩/٠٨/٢٠٢٠م، المدعي أو من يمثله نظاماً، ولم يبعث بعذر لتأخره عن الحضور رغم صحة تبلغه بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، ولم يتقدم بطلب السير في الدعوى، مما تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- اعتبار الدعوى كأن لم تكن.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.